الصباح ASSABAH

3 أسئلة

محمد نجيب بوليف×

"المأذونيات" ستفوت إلى المهنيين

● كيف تفاعلتم مع مقترحات مهنيي النقل ضمن مشروع القانون المالي 2015؟

● أود التأكيد على أن الوزارة حريصة على دعم القطاع للرفع من تنافسيته، علما أن كل المقترحات المرتبطة بالرفع من الضرائب، ستخضع لتقييم شامل من طرف الحكومة حول مآلتها الاجتماعية والاقتصادية، سواء تعلق الأمر بالضريبة على القيمة المضافة أو الضريبة الداخلية على الاستهلاك، ونظرا لكون بداية السنة المقبلة ستعرف نظاما خاصا بمادة «الغازوال»، فإن إجراء من قبيل ما اقترحته الفيدرالية سيثقل كاهل المستهلكين، ما جعلنا نفكر في صيغة جديدة لدعم قطاع النقل، سنعمل على عرضها على وزارة الاقتصاد والمالية لإدماجها في مقترح الوزارة على مشروع القانون المالي المقبل، أما عكس تقلبات أسعار «الغازوال» بالنسبة إلى نقل البضائع، فهو أمر قائم مادامت فدرالية النقل قد أعلنت عنه رسميا منذ أشهر.

● هل تتوفر الوزارة على مشروع لمعالجة مشاكل «مأذونيات» النقل الطرقي للمسافرين؟

● يتم العمل حاليا على بلورة الصيغة النهائية لعقد البرنامج لإصلاح القطاع وتأهيل العاملين فيه وذلك في إطار الحوار المستمر مع التمثيليات المهنية لقطاع النقل الطرقي للمسافرين.

وقد تم التطرق خلال الاجتماعات المنتظمة منذ نونبر من السنة الماضية، والتي تم عقدها بهذا الخصوص مع هذه التمثيليات المهنية، إلى دراسة مقاربة نوعية جديدة لمعالجة إشكالية رخص النقل العمومي للمسافرين في إطار المنظومة القانونية الحالية، تأخذ بعين الاعتبار تكريس مهنية القطاع مع مراعاة الحقوق المكتسبة، وذلك عبر اعتماد إلزامية اللجوء إلى الإعلان عن طلبات عروض لمنح التراخيص الجديدة لتغطية الحاجيات من وسائل النقل، ووضع حد لظاهرة الكراء التي لا ينص عليها ظهير 1963 المنظم للقطاع، واعتماد مسطرة مقننة لتجديد صلاحية الرخص لفائدة المهنيين.

وسيتم العمل موازاة مع ذلك بالنسبة إلى الرخص المستغلة بشكل غير مباشر، على تبسيط مساطر تفويتها بمقابل من طرف أصحاب هذه الرخص، مع إعطاء الأولوية للمهنيين المستغلين لها، ثم للمهنيين الممارسين.

● ماذا أعدت الوزارة لمعالجة مشكلتي تقييد الترخيص وتحديد تعريفة خدمات قطاع تعليم السياقة؟

● في ما يتعلق بتقييد منح الرخص، يجب التذكير أن معالجة طلبات الترخيص لفتح واستغلال مؤسسات تعليم السياقة، تتم بناء على الأحكام المتضمنة بالقانون رقم 52.05 المتعلق بمدونة السير عبر الطرق وبنود دفتر التحملات، الذي يحدد القدرات المالية والتقنية التي يجب أن تتوفر عليها مؤسسة تعليم السياقة، ووسائل وكيفيات استغلالها والمؤهلات المطلوبة التي يجب أن تتوفر عليها، ثم مناهج وبرامج وأدوات تعليم السياقة، كما أن الوزارة تعمل على دراسة التوجه المتعلق باعتماد مخطط مديري لترشيد منح الرخص.

وحول تحديد تعريفة خدمات القطاع، وفي إطار برنامج العمل الخاص بعقد البرنامج مع مهنيي قطاع تعليم السياقة، الذي تم التوقيع عليه في 27 يونيو الماضي، وبغية إرساء أسس المنافسة الشريفة لممارسة المهنة وتحفيز مؤسسات تعليم السياقة، تعمل الوزارة على تعديل النص القانوني ذي الصلة، بالتنسيق مع القطاعات الوزارية الأخرى المرتبطة بتحديد الأسعار، وذلك من أجل النظر في إمكانية تحديد هذه التعريفة.

×الوزير المنتدب المكلف بالنقل

أجرى الحوار: ب . ع